

## العلاقة السببية والتكاملية بين الصادرات والنتائج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (1990-2015)

الدكتور. عبد الكريم بشير احمد بشير

الدكتور لطفي الهادي محمد أبو زيد

كلية الاقتصاد-جامعة الزاوية  
[a.basheer@zu.edu.ly](mailto:a.basheer@zu.edu.ly)

كلية الموارد زلطن-جامعة صبراتة  
[lotfiabozaid@yahoo.co.uk](mailto:lotfiabozaid@yahoo.co.uk)

### ملخص الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الي تحديد العلاقة ما بين الصادرات والنتائج الإجمالي في ليبيا للفترة (1990-2015) من خلال اختبار العلاقة السببية والتكاملية، ولتحقيق ذلك تم استخدام الطرائق الوصفية والإحصائية الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية؛ حيث استخدم اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية للمتغيرات، لمعرفة الخصائص الإحصائية للمتغيرات موضوع الدراسة أولاً، واختبار التكامل المشترك بين هذه المتغيرات ثانياً. ثم بعد ذلك تحليل العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات باستخدام نموذج جرينجر للسببية (Granger Causality Test)، وتوصلت الدراسة إلى أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تعاني من عدم السكون في مستوياتها، وأنها تتصف بخاصية الجذر الوحدوي، كما أوضحت أنه لا يوجد تكامل مشترك بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، وكذلك أشارت النتائج الإحصائية للنموذج إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الصادرات. بينما زيادة الناتج الإجمالي تسبب في زيادة الواردات فإن إحصائية F بلغت 4.86473 باحتمال قدره 0.0382.

### Abstract:

This study seeks the relationship between the Exports and Gross Domestic Production in Libya for the period (1990-2015). Through testing the Causal and Cointegration relationship, and to achieve this modern descriptive and statistical methods used in time series analysing. Where the Unit Root Test used for the time series of the

variables to know the statistical properties of the variables under study first, and to test the Integration between the variables second. In addition, analysing a causal relationship between GDP and exports using the Grainger Causality test. The study concluded that the time series of the variables suffer from the instability in their levels. It also made clear that there is no Cointegration between GDP and exports. Likewise, the statistical results of the model indicated that the Granger Causality Test shows a unidirectional causality from GDP to exports. While the increase in the GDP caused the increase in imports and the F statistic reached to 4.86473 with a probability of 0.0382.

#### المقدمة: -

منذ بداية التسعينيات عرف الاقتصاد العالمي تطورات كبيرة في عديد من الدول ولاسيما فيما يتعلق بالمبادلات التجارية، وخاصة في ظل العديد من التكتلات الاقتصادية، وتشير الإحصاءات إلى أن حجم التبادل الدولي تضاعف من عام 1967 إلى عام 2007 بحوالي 44 %، مما يعني بأن حدوث أزمة اقتصادية في أي منطقة في العالم تؤثر في الدول الأخرى وفي مقدمتها اقتصاديات الدول النامية (صالح، 2013).

ويعتبر التصدير أحد المحاور الرئيسية في المبادلات التجارية ورسم السياسة الاقتصادية للدولة، وذلك لأن الصادرات تسهم في النمو الاقتصادي عن طريق زيادة معدل تكوين رأس المال في الدولة. وكان لفكرة أثر الصادرات على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية موضوع دراسة للعديد من الاقتصاديين من أجل إبراز الأهمية الخاصة لحجم الصادرات كمؤشر رئيسي لقياس معدل النمو الاقتصادي. حيث تعد حصيلة الصادرات المصدر الرئيسي للموارد المالية المتدفقة إلى الدولة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على تغطية ما تحتاجه من واردات من سلع وخدمات ضرورية.

وتتميز الصادرات الليبية كغيرها من الدول النامية بعدم التنوع في الإنتاج السلعي، وتركيزها على تصدير المواد الخام، وذلك بهدف تحسين شروط التبادل التجاري لصالح الاقتصاد الوطني، والتخلص التدريجي من اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط كمصدر أساسي للدخل، والذي بدوره يتأثر بالتغيرات التي تحدث في العرض والطلب في السوق العالمية حيث إن التركيز على تصدير المواد الخام يسهم في عدم استقرار الصادرات، ومن ثم تذبذب في الإيرادات من الصادرات، وبالتالي عدم الاستقرار في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، لذا جاءت هذه الدراسة لمعرفة العلاقة التي تربط ما بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي في ليبيا.

#### إشكالية الدراسة:

ما مدي مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي لليبيا؟ ويندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

- كيف تؤثر الصادرات على النمو الاقتصادي؟
- ما هي العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في ليبيا؟

#### فرضيات الدراسة:

- 1- إن نمو الصادرات يؤدي إلى النمو الاقتصادي.
- 2- إن هناك علاقة سببية متبادلة تتجه من الصادرات الي النمو الاقتصادي، ومن النمو الاقتصادي الي الصادرات.

#### منهجية الدراسة:

بناء على الفرضيات التي تم صياغتها فان هذه الدراسة سوف تعتمد على المنهج الاستنباطي من خلال وصف وتحليل ظاهرة النمو الاقتصادي وعلاقته بالتجارة الخارجية عموماً وبصفة خاصاً مع الصادرات، بالإضافة الى ذلك ستعتمد على المنهج التحليلي الاستنتاجي في تحليل الصادرات ومدى تأثير نموها على النمو الاقتصادي استناداً على

المنهج القياسي، وذلك بإجراء دراسة قياسية لتقدير حجم الصادرات على النمو الاقتصادي في ليبيا.

#### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في ان ليبيا مازالت متأخرة تنموياً عن بقية الدول وبالتالي فهي بحاجة ماسة الي الدراسات التطبيقية المختلفة التي تسهم في الكشف عن المتغيرات الاقتصادية التي تدفع عجلة النمو في اقتصادها ومن تم تحقيق الرفاه لمجتمعها، وقد أضافت هذه الدراسة الانفتاح التجاري، وذلك لأن الانفتاح التجاري يلعب دوراً حيوياً في عملية النمو الاقتصادي في البلدان النامية، وذلك لأنه جزء مهم من برنامج التكيف الهيكلي الذي يدعمه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مختلف البلدان النامية، ووجدت الدراسات التجريبية أهمية الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي، وذلك من خلال فرضية النمو التي تقودها الصادرات وفرضية النمو التي تقودها الواردات (Adnan and Yeap, 2015).

#### أهداف الدراسة:

وفقاً لفروض وأهمية الدراسة المذكورة أعلاه فان هذا البحث يهدف الى تقدير وتحليل أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في ليبيا وذلك لمعرفة مدي أهمية التجارة الخارجية في ليبيا ونموها. وتحقيق لهذا الهدف فان الدراسة سوف تتناول هذه العلاقة من خلال تقدير النماذج عبر سلسلة زمنية خلال (1990-2015).

#### الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي :-

لقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات وتركزت جهودهم في بحث وتحليل العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي وتوضيح أسباب هذه الظاهرة، ولقد أجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث أثر النمو في الصادرات علي نمو اقتصاديات الدول النامية من جوانب منها:

قامت ثريا الصديق (2004)، بدراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والسودان، وأظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك واختبار تصحيح الخطأ أن للصادرات أثر إيجابيا على الناتج الإجمالي على المدى القصير وعلى المدى الطويل، هذا يؤكد ان نمو الصادرات في المملكة العربية السعودية له دوراً فاعلاً في تحقيق النمو الاقتصادي في حين كان لديها تأثير ضعيف في السودان.

وفي دراسة أخرى قام بها عابد بن عابد العبدلي (2005) بتقييم أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في البلدان الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي خلال الفترة 1960-2001، وذلك باستخدام اختبار جدر الوحدة والتكامل المشترك. وأظهرت النتائج ان هناك اختلافات كبيرة بين الدول الإسلامية، فكان للصادرات تأثير على النمو الاقتصادي أكبر من تأثير الاستثمار في الدول ذات الدخل المرتفع، بينما في مجموعة الدول الإسلامية ذات الدخل المنخفض والمتوسط كان للاستثمار تأثير أكبر من الصادرات.

وفي دراسة أخرى قام بها عبد السلام حويته ومحمد شطا (2010) بخصوص تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية الليبية خلال الفترة (1977-2006) حيث استخدمت الدراسة أسلوب التحليل الوصفي والقياسي في نفس الوقت وذلك لدراسة تطور الصادرات والواردات الليبية وذلك علي اعتبار ان الصادرات يمكن ان تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتبارها أحد مصادر التمويل. فكلما زادت قيمة الصادرات عن قيمة الواردات كلما تحقق فائض من العملات الأجنبية التي يمكن استخدامها في استيراد مستلزمات الإنتاج والسلع الرأسمالية اللازمة لتمويل الخطط التنموية، وتم تقسيم فترة الدراسة إلى 3 مراحل. اما بالنسبة للجانب القياسي فتضمن أربع معادلات كل منها تخص مرحلة معينة حيث تمثلت المعادلة الأولى على العلاقة بين الناتج المحلي والصادرات وذلك لبيان مدي مساهمة الصادرات في الناتج. وتوصلت الدراسة الى انه

في الفترة الأولى ان كل زيادة بدينار واحد في الصادرات توادي الى زيادة الناتج بمقدار 1.02 دينار وقد تأكدت معنوية النتائج إحصائياً عند مستوي معنوية 1%، وبلغ معامل التحديد 58% وهو يشير الى ان حوالي 58% من التغيرات التي تحدثت في الناتج المحلي ترجع الي التغيير في الصادرات وان حوالي 42% ترجع الي عوامل أخرى لم تؤخذ في الحسبان.

وفي دراسة أخرى قام بها محمد، صليحة، ونبيلة (2009)، لتقييم تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة 1980-2009. حيث اتفقت الأدلة التجريبية في هذه الدراسة مع فرضية النمو الذي تقوده الصادرات، وأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية بين الصادرات والنمو الاقتصادي في باكستان، وبالتالي فإنه يمكن تعزيز نمو الاقتصاد عن طريق التصدير، من خلال الوصول إلى الأسواق العالمية، وهذا بدوره يعزز وفرات الحجم. وفي الدراسة التجريبية تمت الاستعانة بنموذج الانحدار اللوغارتمي لاشتقاق نموذج النمو المتكون من 3 متغيرات، وكان من نتائج هذا النموذج هو وجود علاقة إيجابية بين سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي في البلاد. كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين المتغير المستقل الثاني، وهو الصادرات، وبين النمو الاقتصادي. أما التضخم فهو يرتبط إيجابياً أيضاً بالنمو الاقتصادي.

واخيراً دراسة قام بها Ramos F. RibeiroFranciscol (2000)، العلاقة السببية والتكاملية بين الصادرات الواردات المحلي الإجمالي في البرتغال خلال الفترة 1965-1998. أظهرت نتائج الدراسة بعدم وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين المتغيرات بل هناك تأثير التغذية المرتدة بين نمو الصادرات والواردات والناتج النمو.

### دور الصادرات في إحداث النمو في الأدب الاقتصادي: -

يمثل حجم الصادرات أحد المتغيرات الاقتصادية التي اهتم بها الأدب الاقتصادي، وذلك باعتبارها متغيراً تفسيرياً هاماً في دالة النمو الاقتصادي، لذلك لا بد من إعطاء لمحة تاريخية عن دور الصادرات في النمو الاقتصادي في ظل الأفكار الاقتصادية المختلفة، حيث تلعب الصادرات دوراً بارزاً في إحداث النمو الاقتصادي باعتبارها أداء للنمو. ويمكن إيجاز تلك الأفكار ونظرتها الى الدور الذي تلعبه الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي كما يلي:

### - دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري الكلاسيكي.

يعود الاهتمام بالتجارة الخارجية كمحرك للنمو إلى إسهامات المدرسة التجارية التي سادت في القرن السابع عشر، حيث كان ينظر للتجارة الخارجية على أنها مصدر ثروة الأمم، (أحمد الكواز، 2009، ص3) فقيام التبادل الدولي حسب الفكر الكلاسيكي يتم على أساس اختلاف المزايا النسبية لكل دولة فالدولة التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السلع التي يكلفها إنتاجها مستوي اقل من الدول الأخرى تصدر هذه السلع المنخفضة في تكاليف الإنتاج قياساً بما يكلف إنتاجها في دول أخرى وتستورد السلع التي يمكن الحصول عليها بكلفة أقل من ما يكلف إنتاجها في السوق الخارجي، (بديع جميل قذو، 2009، ص48) فلقد نادي المفكرون الكلاسيك بالحرية الاقتصادية الكاملة وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وكان مبررهم في ذلك ان ترك الحرية الكاملة للتجارة سوف يؤدي في النهاية بأن تقوم كل دولة بالتخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع بأكبر ميزة نسبية في إنتاجها. وأن تقسيم العمل الدولي سيزيد من الرفاهية الاقتصادية للشعوب ويعود بالفائدة لكل دولة وعلى العالم بأسره، وقامت أفكارهم بعرض فكرة الحرية الاقتصادية التي تعتمد على فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي. فأدم سميث اعتبر أن السوق هو المحدد الأساسي للنمو الاقتصادي، فتقسيم العمل يؤدي الي اتساع حجم

السوق، وقد أكد علي أهمية التجارة الخارجية في توزيع الفائض من الإنتاج الصناعي، و أوضح ريكادو فيما بعد أن التبادل الدولي يقوم أساس اختلاف التكاليف النسبية والذي يتيح الاستفادة من التخصص وتقسيم العمل علي النطاق الدولي وقد بين الكلاسيك أن إعاقه حرية التجارة سيلحق أضراراً كبيرة بالنمو الاقتصادي، (وصاف سعيدي، 2002، ص7) إلا إن ريكاردو لم يوضح مقدار الكسب بفعل التخصص، وهذا ما قام به جون ستيوارت ميل من خلال إضافته لنظرية ريكاردو التفسير الخاص بنسب المقايضة ( التبادل التجاري ما بين السلعتين)، بالاعتماد علي الإنتاجية النسبية في الدولتين بحيث يحدث التبادل التجاري ما بين الدولتين عند معدل مقايضة يقع بين السعرين النسبيين في الدولتين، ويتحدد هذا المعدل بفعل مقابلة حجم الطلب في الدولتين أو الطلب المتبادل ويتحقق التوازن عند النقطة التي تتساوي فيها قيمة الصادرات والواردات لكل دولة (احمد الكواز، 2009، ص4)، فقيام التبادل الدولي حسب الفكر النظري الكلاسيكي يتم علي أساس اختلاف المزايا النسبية لكل دولة فالدولة التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السلع التي يكلفها إنتاجها مستوي أقل من الدولة الأخرى تصدر هذه السلع المنخفضة في تكاليف الإنتاج قياساً بما يكلف إنتاجها في دول أخرى وتستورد السلع التي يمكن الحصول عليها بكلفة أقل من ما يكلف إنتاجها في السوق الخارجي. (بديع جميل قنود، 2009، ص48)

وقد وضح الفكر الكلاسيكي أثر التجارة على تراكم رأس المال ودور الصادرات في تحقيق الغلة المتزايدة وتوسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد، وبما يتمخض عن ذلك من ارتفاع الدخل الحقيقي وزيادة الادخار وتوفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع حجم الأسواق والاستفادة من اقتصاديات الحجم، فالصادرات تعتبر عندهم قوة محركة للنمو. (وصاف سعيدي، 2002، ص7)



## - دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري النيوكلاسيكي.

لقد قام كل من المفكرين السويديين هكشر و أولين بتطوير نظرية هبات عوامل الإنتاج للتجارة الخارجية وذلك كمحاولة لتعديل النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية، حيث جاءت إسهامات هكشر و أولين من خلال إدخال عنصر إنتاج آخر في التحليل بالإضافة إلى عنصر العمل وهو عنصر رأس المال، و يؤخذ علي نظرية هكشر - أولين أن صحتها تتوقف علي ما توصلت اليه من تساوي عناصر الإنتاج في الدول محل التبادل التجاري (احمد الكواز، 2009، ص3-5)، فحسب هذه النظرية فان الدول التي يكون لديها وفرة في رأس المال فينبغي لها ان تتخصص في إنتاج السلع كثيفة راس المال وتصديرها، بينما الدول التي يكون لديها وفرة في اليد العاملة فينبغي لها أن تتخصص في السلع كثيفة العمل وتصديرها، وبالتالي فان النظرية النيوكلاسيكية تنظر لأهمية التجارة في بلد معين علي أنه شبه قدرتي يتحدد بالمزايا النسبية (هبات عوامل الإنتاج) وما يترتب علي ذلك من تأثيرات العوامل المتاحة علي أسعارها المحلية والدولية وفي ضل سيادة المنافسة التامة ومحدودية الموارد وعدم تنقل التقنية وسيادة ثبات الغلة مع الحجم، (احمد الكواز، 2008، ص3) وعلي الرغم من أن نظرية هكشر- أولين لعبت دورا ومهيماً في أدبيات التجارة الدولية إلا أنها لم تصمد أمام هشاشة الفرضيات التي بنيت عليها.

وقد برزت النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية للتجارة الدولية فرضية العلاقة بين التجارة والنمو على وفق المكاسب التجارية التي يتحصل عليها كل بلد جراء القيام بالتجارة الخارجية، وتتخلص هذه المكاسب في ثلاثة أنواع هي:

1- مكاسب ساكنة أو صافية وهي التي تتحقق وفق قانون الميزة النسبية لدافيد ريكاردو نتيجة التخصص الدولي في إنتاج السلع فتجني الدول المكاسب من

خلال تبادل فائض الإنتاج من السلع عن الطلب المحلي عليها بشرط أن يكون معدل التبادل للسلعتين ضمن نطاق معدل التبادل المحلي لها.

2- المكاسب الحركية وهي تتمثل في أن التجارة الخارجية للدولة تمثل وسيلة لتوسيع سوق صادراتها ومنتجات قطاعاتها التصديرية.

وهذه المكاسب التجارية الحركية تكون أكثر من المكاسب الصافية إذا كانت دوال إنتاجها تخضع لقانون تناقص الغلة، ومن المكاسب التجارية الأخرى التي تحصل عليها الدولة من التجارة الخارجية تتمثل في أن التجارة تمثل حافزا للمنافسة ووسيلة للحصول علي معارف تكنولوجية جديدة، وتقنيات حديثة في الإنتاج، والذي يؤدي بدوره الي تدفق رؤوس الأموال وزيادة معدل التخصص والذي بدوره يؤدي الي تحديث طرق وأساليب الإنتاج، وهناك مكاسب اخرى وهي المكاسب التجارية من خلال تصريف الإنتاج أو ما يعرف بـمنفذ الفائض والمعروف لدي آدم سميث والذي أكد علي أهمية التجارة كمنفذ لتصريف فائض الإنتاج وكوسيلة لتوسيع السوق مما يؤدي الي تعزيز او تقسيم العمل ورفع مستوي الإنتاجية وهذا النوع من المكاسب يتمثل في ان التجارة الخارجية تعتبر منفذ لفائض منتجات الدولة عن سوقها المحلي علي الأسواق العالمية، وتعتبر المكاسب المحققة من تصريف فائض الإنتاج سبباً وجيهاً في توسيع حجم الصادرات وتزداد المكاسب التجارية من خلال هذا المنفذ عندما تكون الموارد المستعملة في إنتاج وتصدير مثل هذه الفوائض ليس لها استخدامات بديلة وغير قابلة التحويل للاستخدام المحلي. (عابد العبدني، 2005، ص 8-11).

- دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري الكينزي.

إن تغيرات الصادرات تؤثر في الدخل الوطني فزيادة الصادرات تؤدي الي زيادة الدخل الوطني ونقصها يؤدي الي نقص في الدخل الوطني، وبالتالي فإنه يوجد ارتباط وثيق بين التجارة الخارجية والدخل الوطني، فالصادرات لا تختلف عن الاستثمار فكلاهما

بمثابة حقن في الدخل الوطني وتقوم الفكرة الأساسية لكينز علي فكرة المضاعف علي أساس أنه عند حدوث زيادة مبدئية في الاستثمار أو التصدير فإن الدخل الوطني سوف يزداد بكمية أكبر من الزيادة في الاستثمار أو الصادرات بسبب آلية المضاعف، وتؤكد النظرية الكينزية علي دور الحكومة في توجيه النشاط الاقتصادي، بحيث تزيد الصادرات لإنعاش السوق الداخلية فالزيادة في الإنفاق تؤدي الى زيادة مضاعفة في الدخل الوطني وهذا ما يسمي بآلية المضاعف، ولكن هذه الآلية نجدها غير فعالة في حالة البلدان النامية، وذلك بسبب ما تعانيه هذه البلدان من عدم توافر الجهاز الإنتاجي الكفاء الذي يستطيع نقل التنمية الاقتصادية من مستوي معين الى مستوي آخر أكثر تقدماً فأثر الصادرات في البلدان النامية يتحدد عن طريق عمل آلية المسارع او المعجل وذلك بسبب انتشار البطالة المقنعة في البلدان وسيادة النشاط الزراعي وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك والذي يتوقف علي الخيارات الحكومية ما بين الادخار لمواجهة متطلبات التنمية أو تفعيل الطلب. *Human and Community Studies Journal*

فالمضاعف الكينزي في الدول المتقدمة يعمل في إطار يختلف تماماً عن الدور الذي يؤديه في الدول النامية فوجود طاقة إنتاجية معطلة يتم تفعيلها عن طريق تحفيز الطلب الفعلي في حين نجد أن الدول النامية تعاني من عدم مرونة الجهاز الإنتاجي والذي لا يستطيع الاستجابة لمثل تلك التفعيلات وبالتالي فإن أثر مضاعف التجارة الخارجية يكون ضعيفاً في هذه الدول.

#### - دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر الحديث.

منذ السبعينات بدأت تتشكل بوادر النظرية الحديثة للتجارة الخارجية حيث ارتبطت أساساً بالإضافة التي قدمها بول كرومان (P. KRUGMAN) في أن اتساع الأسواق سيجعل الدول تستفيد من الوفرة الخارجية للحجم، فالنظرية الحديثة اعتمدت في نموذجها علي أساس عنصر إنتاجي واحد وهو العمل، واعتمدت كذلك علي فرضيتين

الأولى: تزايد الغلة مع الحجم بسبب وفرة داخلية ناتجة عن تحسن كفاءة الإنتاج، والثانية: سيادة المنافسة الاحتكارية (وليس التامة)، وبالتالي فإن اتساع السوق أمام الشركات المنتجة للسلع المتميزة أم المختلفة يتيح عمل وفرة الحجم ومن ثم ويسبب ارتفاع حجم الطلب بسبب زيادة حجم السوق تنخفض التكاليف وتزيد الصادرات ونقطة التوازن ترتفع إلى مستوى إنتاج أعلى بسبب انخفاض سعر السلعة وبالتالي ارتفاع الأجر الحقيقي وتستفيد بذلك كل دولة من ارتفاع النمو الاقتصادي بها، وكما تستفيد الشركات أيضاً من وفرة الحجم الديناميكية من خلال تأثير زيادة الإنتاج على اكتساب التعلم والخبرة من خلال العمل (LEARNING BY DOING)، ويؤدي ذلك إلى انخفاض التكاليف وزيادة قدرة الدولة على التصدير، وبفعل تزايد التجارة الدولية بين فروع الشركة الواحدة (INTRABRANHE) عبر حدود الدولة، وتعتمد هذه قيود دفترية تتحدد قيمتها من قبل الشركات المتعددة الجنسيات بفعل سيطرتها على آليات إنتاج السلع محل عمل هذه الشركات، وفي السنوات الأخيرة والتي غاية الآن بدأ الاهتمام بالعوامل المتحكمة التي تزيد من القدرة التنافسية لبلد معين في التجارة الدولية، وفي ظل تزايد الدعوة لتشجيع الصادرات من أجل الرفع من النمو الاقتصادي فقد قام بورتر (M. PORTER) بتحديد الإستراتيجية الناجحة لشركة معينة من أجل زيادة صادراتها حيث يري بورتر (M. PORTER) أن توفير البيئة الملائمة لعمل الشركات سيعمل على زيادة تنافسيتها في التجارة الدولية وبالتالي زيادة صادراتها ومن ثم الرفع من معدل النمو الاقتصادي. (احمد الكواز، 2009، ص6-7).

#### وصف مؤشر الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي: -

يدل هذا المؤشر على درجة الانفتاح على قطاع التبادل الخارجي وكذلك يعبر أيضاً عن الأهمية التي تحتلها التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي من خلال إبراز مدى إسهام المبادلات الخارجية في الإنتاج المحلي وسوف يتناول المؤشرات كما بالجدول رقم (1).

جدول (1) حجم الصادرات والواردات والنتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2015.

نسبة التجارة الخارجية	الواردات/النتائج المحلي	الصادرات/النتائج المحلي	النتائج المحلي الإجمالي GDP	التجارة الخارجية	الواردات IM	الصادرات EX	الفترة
0.6373	0.1832	0.4541	8246.9	5255.8	1510.9	3744.9	1990
0.6020	0.2581	0.3438	8757.3	5272	2261.0	3011.0	1991
0.5448	0.2318	0.3130	9231.9	5030	2140.0	2890.0	1992
0.5694	0.2827	0.2866	9137.7	5203	2584.0	2619.0	1993
0.3138	0.2433	0.2773	9670.8	5035	2353.0	2682.0	1994
0.4922	0.2013	0.2908	10672.3	5253	2149.0	3104.0	1995
0.4902	0.2080	0.2822	12327.3	6043	2564.0	3479.0	1996
0.4722	0.1985	0.2737	13800.5	6517	2739.0	3778.0	1997
0.3740	0.1798	0.1942	12610.6	4716	2267.0	2449.0	1998
0.3940	0.1562	0.2378	14075.2	5546	2199.0	3347.0	1999
0.4479	0.1141	0.3338	18456.9	8266	2106.0	6160.0	2000
0.4594	0.1601	0.2992	18079.1	8305	2895.0	5410.0	2001
0.8792	0.3663	0.5129	25914.1	22784	9493.0	13291.0	2002
0.9173	0.2958	0.6215	31731.8	29106	9386.0	19720.0	2003
0.9883	0.3153	0.6730	41577.0	41092	13110.0	27982.0	2004
1.0410	0.2790	0.7620	56213.0	58519	15683.0	42836.0	2005
0.9016	0.2064	0.6952	80729.9	72785	16659.0	56126.0	2006

					0	0	
0.9346	0.2431	0.6915	89260.3	83424	21698.0	61726.0	2007
1.0070	0.2537	0.7534	102242.9	102965	25938.0	77027.0	2008
1.0472	0.3902	0.6571	70493.3	73822	27503.0	46319.0	2009
1.0060	0.3429	0.6631	92978.2	93539	31881.0	61658.0	2010
0.7764	0.2874	0.4890	47549.5	36918	13664.0	23254.0	2011
0.9693	0.2864	0.6829	112591.0	109136	32243.0	76893.0	2012
1.2718	0.5408	0.7310	79952.6	101684.6	43242.0	58442.6	2013
1.4674	0.8978	0.5696	43030.2	63142.7	38631.7	24511.0	2014
1.2874	0.7750	0.5124	29270.1	37681.4	22684.5	14996.9	2015

المصدر: إعداد الباحثان اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي للسنوات، 2002,2014,2018

#### مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تعبر هذه النسبة عن مدى إسهام الواردات في تلبية الطلب الكلي، أي إنها تعكس مدى الاعتماد على الخارج في تلبية الطلب المحلي، بما أن هذا المؤشر يعكس حجم النشاط الاقتصادي الدولي الموجه إلى السوق الوطنية. حيث ان نسبة الواردات الي الناتج

المحلي الإجمالي في تغير وتذبذب مستمرين من سنة إلى أخرى، فبعد ما كان 18.32% سنة 1990، ارتفعت إلى 28.27% سنة 1993 لتسجل بعد ذلك انخفاض سنة 2000 بحيث بلغت النسبة خلال هذه السنة 11.41% وهي أقل نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة، لتعود إلى الارتفاع المتذبذب تدريجياً إلى ان تصل إلى ما نسبته 89.78% سنة 2014 وهي اعلي نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة.

على هذا الأساس يتضح لنا أن النشاط الاقتصادي الأجنبي المتمثل في الواردات له دور كبير في تلبية الاحتياجات الوطنية، من خلال توجيهها مباشرة إلى السوق المحلية، بحيث بلغت نسبة الواردات في المتوسط خلال فترة الدراسة 30.37% مما يعني أن أكثر من ربع الطلب الكلي على السلع والخدمات تم تلبيةه باللجوء إلى الاستيراد.

#### مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تعتبر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي عن مساهمة الصادرات من السلع والخدمات في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، أي تبرز أهمية دور السلع والخدمات المصدرة في دفع عجلة النشاط الاقتصادي المحلي، فكلما كانت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي كبيرة كلما كانت درجة النشاط الاقتصادي الوطني على الخارج عالية.

يتضح من خلال الجدول أن الصادرات تلعب دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي الوطني، إذ بلغ متوسط إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي 48.47%، مما يعني أنه حوالي 48% من الناتج الإجمالي مصدرة الإنفاق الأجنبي على السلع والخدمات المحلية، لذلك نجد أن اضطرابات الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية تنعكس على النشاط الاقتصادي الوطني فتتعرض بزيادته وتتكشف بتراجع.

لقد شهدت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفاض متذبذب خلال العشرية الأولى من 1990-2000 بحيث وصلت إلى أدنى قيمة لها سنة 1998 حيث بلغت النسبة 19.42%، أي بلغت نسبة إسهامها 20%، بينما شهدت خلال الفترة من 2001-2015 تذبذباً نسبياً أي بلغت سنة 2005 اعلي نسبة خلال طول فترة الدراسة بنسبة 76.20%، وذلك بسبب تحسن إيرادات الصادرات، ثم بدأت بالتناقص نتيجة

الأزمة العالمية وتدهور أسعار البترول من ناحية والأحداث التي مرت بها البلاد سنة 2011 من ناحية أخرى. إن تباين هذه النسب بارتفاعها وانخفاضها معتدلاً ومتقارباً نوعاً ما يدل على الارتباط المباشر مع التطور الذي شهده قطاع المحروقات في ذلك الوقت، من خلال ارتفاع أسعاره من جهة، والزيادة الضعيفة في كمية الصادرات النفطية من جهة أخرى. بعض استعراض تطور المؤشرات الاقتصادية في ليبيا سوف يتم فحص وتحليل أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي اعتماداً في ذلك على المساهمات القياسية.

#### الدراسة القياسية: -

تعتمد الدراسة على المنهج الكمي القياسي باستخدام البرنامج Eviews 10، وذلك من أجل استخدام الأسلوب الحديث في دراسة العلاقات بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وذلك من خلال استخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية.

#### وصف النموذج القياسي:

يعرف النموذج الاقتصادي بأنه عبارة عن مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تصاغ عادة بصيغ رياضية لتوضيح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات. ومن خلال استعراض النظرية الاقتصادية يمكن القول ان العديد من المتغيرات تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة من الدول وبالتالي يمكن صياغة نموذج تطبيقي بحيث يشمل هذا النموذج على أهم العوامل ويتم تطبيقه على ليبيا. حيث سوف يستخدم ثلاثة متغيرات وهي الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع ويمثل النمو الاقتصادي، الصادرات (EX)، والواردات (IM) كمتغيرات مستقلة. وتم إضافة الواردات لأن هناك عدة عوامل تؤثر على علاقة الصادرات بالناتج المحلي الإجمالي والتي من أهمها الإنفاق العام، والواردات، والاستثمار وتكون الصيغة الإحصائية على النحو التالي:

$$GDP = F (EX, IM)$$



- تقدير النموذج:

بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews الإصدار العاشر وباستخدام طريقة المربعات

الصغرى (OLS) تم تقدير دالة الناتج الإجمالي وكانت النتائج كما بالجدول رقم (2).

جدول (2) نتائج تقدير المربعات الصغرى

Dependent Variable: GDP  
Method: Least Squares  
Date: 04/30/20 Time: 12:51  
Sample: 1990 2015  
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.717740	0.235050	15.81682	0.0000
EX	0.667518	0.071049	9.395216	0.0000
im	0.024997	0.078414	0.318786	0.7528
R-squared	0.973589	Mean dependent var	10.22888	
Adjusted R-squared	0.971292	S.D. dependent var	0.908608	
S.E. of regression	0.153949	Akaike info criterion	-0.796221	
Sum squared resid	0.545109	Schwarz criterion	-0.651056	
Log likelihood	13.35087	Hannan-Quinn criter.	-0.754418	
F-statistic	423.9195	Durbin-Watson stat	0.515511	
Prob(F-statistic)	0.000000			

$$GDP = 3.71773983705 + 0.667518207508 * EX + 0.0249971914812 * IM$$

الإشارة الموجبة لمعلمة الصادرات تدل على انه كلما زادت الصادرات ادي ذلك الي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي النمو الاقتصادي أي ان هناك علاقة طردية

بين الصادرات والنمو الاقتصادي وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية ويوافق بذلك الدراسات التحليلية السابقة. ومن خلال النموذج يمكن القول ان الزيادة في الصادرات بقيمة 01 مليون سيؤدي الي زيادة الناتج الإجمالي بقيمة 66 مليون، ونستطيع التأكد بدرجة الدلالة (Prob) الذي تشير إلى درجة الدلالة او الاحتمالية والتي قيمتها (0.0000) أقل من 1% عندها نقول إننا نستطيع قبول الفرضية العدمية. وبالتالي فان الصادرات لها تأثير على النمو.

#### - تحليل استقرار بيانات السلسلة الزمنية:

بيانات السلسلة الزمنية غالباً ما يوجد بها عامل الاتجاه العام الذي يعكس ظروف معينة تؤثر في جميع المتغيرات أما في نفس الاتجاه أو في اتجاهات معاكسة. أي ان وجود اتجاه عام لبيانات أحد متغيرات النموذج يعكس صفة عدم الاستقرار في كل البيانات الموجودة، وبالتالي فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية يكون غالباً زائفاً كما ان الخواص الإحصائية لتحليل الانحدار تفتقد عند استخدام سلاسل غير ساكنة، وهناك عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار سكون السلسلة من أهمها اختبار جذور الوحدة.

#### - اختبار جذور الوحدة Unit Root Test

يعتبر هذا الاختبار من أكثر الاختبارات المستخدمة في التطبيقات العلمية ويعزي هذا الاختبار إلى كل من ديكي-فولر (DF). ومضمون هذا الاختبار هو إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي الواحد فإن هذا يؤدي إلي وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعني عدم استقرار البيانات.

تتسم البيانات الاقتصادية غالب بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة سكون السلاسل الزمنية، لذا يعتبر تحديد درجة السكون مهماً قبل اختبار علاقات التكامل والسببية حيث يتطلب ذلك عدم سكون البيانات وتكاملها من نفس الدرجة إذا كان المتغير ساكن فانه

لا يحمل جذر الوحدة وبالتالي فهو متكامل من الدرجة الصفرية أما إذا كان المتغير غير ساكن عند المستوى بينما يتصف بالسكون عند مستوى الفرق الأول فإنه يكون متغيراً متكاملًا من الدرجة الأولى (عبد القادر عطية، 2001، ص 756).

وغالبا ما تتسم السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الاقتصادية بعدم الاستقرار، وذلك لان معظمها يتغير وينمو مع الزمن مما يجعل متوسطات تباينها غير مستقرين. وان السلسلة الزمنية تعتبر ذات تباين مشترك إذا كانت أوساطها، وتبايناتها المشتركة ثابتة عبر الزمن وتحديد إذا كان المتغير التابع مستقر ام لا. ويتم إجراء اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey–Fuller, 1981) ADF. حيث يتم رفض فرضية العدم إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية وذلك في قيمتها المطلقة التي اقترحها ماكنون 1991 (Mackinnon). أما إذا كان المتغير غير ساكن عند المستوى بينما يتصف بالسكون عند مستوى الفرق الأول، فإنه يكون متغير متكاملًا من الدرجة الأولى.

جدول (3) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرار السلاسل الزمنية باستخدام Eviews 10.

الخصائص		مستوي المعنوية والاختبارات	Intercept	Trend and Intercept	None
المتغيرات	القيم الحرجة	%1	-3.737853	-4.356068	-2.664853
	Critical	%5	-2.991878	-3.595026	-1.955681
	values ADF	%10	-2.635542	-3.233456	-1.608793
GDP	المستوي	قيمة (t)	-1.409121	-0.570366	0.637174
	الفرق الاول	قيمة (t)	-5.410820	-5.745355	-5.371151
EX	المستوي	قيمة (t)	-1.144569	-1.070293	0.397908
	الفرق الاول	قيمة (t)	-5.330663	-5.393213	-5.330952
IM	المستوي	قيمة (t)	-1.117293	-2.037342	1.228810
	الفرق الأول	قيمة (t)	-5.114170	-4.993557	-4.883464

أوضحت نتائج تحليل السلاسل الزمنية الخاص بنتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات الناتج المحلي الإجمالي متمثلاً للنمو الاقتصادي (GDP)، والصادرات (EX)، والواردات (IM). لاختبار سكون السلاسل الزمنية واستقرارها عبر الزمن من خلال اختبار جذر الوحدة باستخدام طريقة ديكي فولر حيث نلاحظ من بيانات الجدول ان السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات غير ساكنة في المستوي، حيث ان جميع القيم المقدرة أي المحسوبة لقيم (t) اقل من قيمتها الجدولية مما يعني انها غير معنوية إحصائياً. وبالتالي فإنه تم قبول فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغيرات موضع الدراسة في مستوياتها. إلا أنه عند احتساب الفروق الأولى لهذه المتغيرات وجد أنها أصبحت معنوية، مما يعني إمكانية رفض فرضية العدم المتمثلة في عدم سكون المتغيرات في مستوياتها واحتوائها على جذر الوحدة. وباختصار، فإن السلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى مما يعني إمكانية تكاملها تكاملاً مشتركاً .

#### - اختبار التكامل المشترك Co-integration test

بعد إن تم إجراء اختبار جذر الوحدة للمتغيرات موضع الدراسة وثبت أن المتغيرات تتصف بأنها متكاملة من الدرجة الأولى، يمكن إجراء التكامل المشترك بينها. وأساس طريقة التكامل المشترك تقوم على أن متغيرين أو أكثر غير ساكنين يمكن أن تتكامل تكاملاً مشتركاً .

ولمعرفة فيما إذا كان هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من عدمه وإيجاد عدد متجهات التكامل المشترك المعنوية إحصائياً باستخدام اختبارين مختلفين Likelihood Ratio (LR) هما: اختبار أثر (Trace Test)  $\lambda$  واختبار القيم الذاتية العظمى Maximum Eigenvalues Test (  $\lambda_{max}$  ) .

ان اختبار جوهانسن للتكامل المشترك حساساً جداً لطول فترة التباطؤ (Lag Length) المثلى لذا من الضروري تحديد طول الفترة باستخدام بعض المعايير مثل Schwarz, Akaike. وبما ان جميع المتغيرات كانت مستقرة عند الفرق الأول ومتكاملة

من الدرجة الأولى فإنه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسن للتكامل المشترك. (بشير عبد الله بلق، 2013)  
ولتحديد فترة التباطؤ في اختبار جوهانسن تم إجراء تقدير (VAR). كما بالجدول (4) حيث يلاحظ ان فترة الإبطاء هي واحد وفقاً لكافة المعايير وتعتبر فترة الإبطاء المثلى.  
جدول (4) اختيار عدد فترات التباطؤ في نموذج (VAR)

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: GDP

Exogenous variables: C

Date: 04/30/20 Time: 12:59

Sample: 1990 2015

Included observations: 16

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-14.13830	NA	0.388514	1.892288	1.940574	1.894760
1	-6.205019	13.88324*	0.163501*	1.025627*	1.122201*	1.030573*
2	-6.022256	0.296990	0.181662	1.127782	1.272642	1.135200
3	-5.470570	0.827528	0.193354	1.183821	1.376968	1.193712
4	-5.411578	0.081115	0.219852	1.301447	1.542881	1.313811
5	-4.615937	0.994552	0.229368	1.326992	1.616713	1.341828
6	-4.256872	0.403948	0.254743	1.407109	1.745117	1.424418
7	-2.655903	1.600969	0.244809	1.331988	1.718282	1.351769
8	-2.067217	0.515100	0.270764	1.383402	1.817983	1.405656
9	-1.068978	0.748679	0.289987	1.383622	1.866490	1.408349
10	0.060975	0.706221	0.313768	1.367378	1.898533	1.394578

\* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

وبتطبيق اختبار التكامل المشترك بين الناتج المحلي الإجمالي وبين الصادرات والواردات كما هو موضح في الجدول (5) حيث تشير النتائج الى رفض فرضية وجود أي متجه للتكامل المشترك بين المتغيرات.

جدول (5) اختبار جوهانسن للتكامل المشترك.

Hypothesized No. of CE(S)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.581321	31.83789	29.79707	20.89563	21.13162	0.0287
At most 1	0.300635	10.94226	15.49471	8.581990	14.26460	0.2151
At most 2	0.093663	2.360268	3.841466	2.360268	3.841466	0.1245

من الجدول السابق ونتيجة لاختبار trace Statistic فان القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية عند مستوي معنوية 5%، وبالتالي يتم رفض الفرض العدمي بعدم وجود أي متجه التكامل المشترك ( $r=0$ ) اي قبول الفرض البديل بوجود تكامل. اما في حالة ( $r<1$ ) فان القيمة المحسوبة 10.94226 تقل عن القيمة الجدولية (15.49471) عند مستوي معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية ونقول بعدم وجود تكامل، وكذلك بالنسبة ( $r<2$ ) فالقيمة المحسوبة 2.360268 تقل عن القيمة الجدولية (3.841466) عند مستوي معنوية 5% وبالتالي لا نستطيع رفض الفرض العدمي. اما بالنسبة لاختبار Max Statistic ففي حالة ( $r=0$ ) فالقيمة المحسوبة 20.89563 اقل من الجدولية 21.13162 عند مستوي معنوية 5% وبالتالي لا نستطيع رفض الفرض العدمي، اما في حالة ( $r<1$ ) فان القيمة المحسوبة 8.581990 تقل عن القيمة الجدولية (14.26460) عند مستوي معنوية 5% وبالتالي لا نستطيع رفض الفرض العدمي، وكذلك بالنسبة ( $r<2$ ) فالقيمة المحسوبة 2.360268 تقل عن القيمة الجدولية (3.841466) عند مستوي معنوية 5% وبالتالي قبول الفرض العدمي.

- اختبار اتجاه العلاقات السببية:

يستخدم اختبار السببية لجرانجر في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو استرجاعية أو علاقة تبادلية بين متغيرين.

وفي هذه الدراسة سيتم تقدير نموذج للعلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي باستخدام طريقة Granger Causality Tests وكانت النتائج كما يلي:

جدول (6) تقدير نموذج للعلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي باستخدام طريقة

### Granger Causality Tests

#### Pairwise Granger Causality Tests

Date: 05/05/20 Time: 15:03

Sample: 1990 2015

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
EX does not Granger Cause GDP	25	0.01092	0.9177
GDP does not Granger Cause EX		0.28967	0.5958
IM does not Granger Cause GDP	25	1.61762	0.2167
GDP does not Granger Cause IM		4.86473	0.0382
IM does not Granger Cause EX	25	1.04539	0.3177
EX does not Granger Cause IM		6.07991	0.0219

تشير نتائج التقدير للعلاقة السببية في الأجل القصير في الجدول السابق فبالنسبة لحالة زيادة الصادرات الإجمالية يسبب زيادة الناتج المحلي الإجمالي فإن إحصائية F بلغت 0.01092 باحتمال قدره 0.9177 حيث  $p(F_t) > 0.05$  يعني أننا نقبل فرضية العدم أي إننا نرفض فرضية أن الصادرات تسبب زيادة الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يدل على أن زيادة الصادرات لا تسبب زيادة الناتج المحلي وهي نتيجة طبيعية، لأن هيكل الصادرات في ليبيا يتشكل بأكثر من 95% من الصادرات النفطية. أما زيادة

النتائج تسبب في زيادة الصادرات فان إحصائية F بلغت 0.28967 باحتمال قدره 0.5958 فإننا نرفض فرضية أن الناتج المحلي الإجمالي يسبب زيادة الصادرات. بينما زيادة الناتج الإجمالي تسبب في زيادة الواردات حيث ان إحصائية F بلغت 4.86473 باحتمال قدره 0.0382 فأنا نقبل فرضية أن الناتج الإجمالي تسبب في زيادة الواردات وهذا ما يدل على أن زيادة الناتج الإجمالي تسبب في زيادة الواردات.

### النتائج والتوصيات:

#### أولاً-النتائج:

1- إن تغيرات الصادرات تؤثر في الدخل الوطني؛ فزيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني ونقصها يؤدي إلى نقص في الدخل الوطني، وبالتالي فإنه يوجد ارتباط وثيق بين التجارة الخارجية والدخل الوطني؛ وذلك بسبب آلية المضاعف، وهذا ما تؤكدته النظرية الكينزية. بينما في ليبيا شهدت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفاض متدبب خلال العشرية الأولى من الدراسة بينما شهدت خلال الفترة من 2001-2015 تذبذباً نسبياً أي بلغت سنة 2005 أعلى نسبة خلال فترة الدراسة بنسبة 76.20%؛ وذلك بسبب تحسن إيرادات الصادرات ثم بدأت بالتناقص نتيجة الأزمة العالمية وتدهور أسعار البترول من ناحية، والأحداث التي مرت بها البلاد سنة 2011 من ناحية أخرى؛ وهذا يدل عن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي الذي لا يستطيع الاستجابة لمثل تلك التغيرات، وبالتالي فإن أثر مضاعف التجارة الخارجية يكون ضعيفاً في ليبيا كما ادعت ذلك النظرية الكينزية.

2- إن نتائج هذه الدراسة لاختبار جرانجر أظهرت عدم وجود تأثير التغذية المرتدة بين نمو الصادرات والواردات والناتج. بل وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه



بين المتغيرات من الناتج المحلي الإجمالي إلى الواردات، وكذلك ما بين زيادة الصادرات والواردات.

#### ثانياً-التوصيات:

1- توصي الدراسة بعدد من السياسات لتوجيه التجارة الخارجية بما يعزز ويخدم النمو في النشاط الاقتصادي والتنمية في ليبيا؛ وذلك بتنفيذ إستراتيجية تنمية الصادرات الليبية من خلال الاعتماد على الآليات المناسبة لتنميتها وتبويبها بغية النهوض بالصادرات غير النفطية.

2- إن نجاح سياسة تشجيع الصادرات في ليبيا يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية وذلك بخلق مزيدٍ من مناخ التنافس بين المؤسسات الاقتصادية داخل ليبيا على اعتبار أن السوق المحلي الآن أصبح سوقاً منفتحاً على العالم الخارجي، مما يجعل أمر رفع الصادرات الوطنية ممكناً جداً بتضافر جهود الجميع ضمن إستراتيجية وطنية لبناء اقتصاد غير نفطي.

#### المراجع:

- [1] احمد الكواز، (2008)، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 7، العدد 73، الكويت.
- [2] احمد الكواز، (2009)، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 8، العدد 81، الكويت، ص3.
- [3] بديع جميل قذو (2009) التسويق الدولي دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الطبعة الأولى مصر ص48.
- [4] بشير عبدالله بلق (2013)، العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي، المجلة الجامعة - العدد 5، المجلد الثاني.
- [5] عابد بن عابد العبدلي (2005)، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد

- الإسلامي بجامعة الأزهر، السنة التاسعة، العدد، 27، المملكة العربية السعودية،  
ص 8-11، منشورة على [www.drabid.net/paper2.pdf](http://www.drabid.net/paper2.pdf): 18
- [6] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (1001)، الاقتصاد القياسي بين النظرية  
والتطبيق، ص 560-570.
- [7] وصاف سعدي، (2002)، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر:  
الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 1، الجزائر، ص 7.
- [8] SidiqThurayia. 2004."The relationship between exports and  
economic growth experience of Saudi Arabia and the Republic  
of Sudan." Economic studies: the scientific series of the Saudi  
Economic Association V6, A11.
- [9] Mhammad Usman, SalihaAshfaq, NabeelaMushtaq,  
"Relationship of Export and Economic Growth"; An Empirical  
Study of Pakistan, University of the Punjab, Lahore-Pakistan,  
Far East Journal of Psychology and Business, Vol. 6 No. 3  
March 2012.
- [10] Ramos F. Ribeiro Francisco. 2000."Exports, imports, and  
economic growth in Portugal: evidence from causality and  
Cointegration analysis." University of Porto, Faculty of  
Economics, Rua Dr. Roberto Frias, 4200 Porto, Portugal